دور دبلوماسية علي أفندي فى جلاء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١ م)

د.حامد عبد الحميد محمد حسانين مشهور
المدرس بقسم التاريخ (الحديث والمعاصر)

مقدمة:

يعد علي أفندي أحد أبرز الشخصيات الرئيسية في الدبلوماسية العثمانية إبان الغزو الفرنسي لمصر عام (١٧٩٨ . ١٨٠١ م) حيث لعب دوراً دبلوماسياً هاماً في جلاء الحملة الفرنسية عن مصر وذلك بالتوازي مع المعارك العسكرية لإخراج الحملة الفرنسية من الأراضي المصرية.

وقد قدم علي أفندي تقارير هامة ودقيقة عن أوضاع الحملة في مصر وكيفية مواجهة الفرنسيين دبلوماسياً وعسكريا؛ فالمهمة الأساسية للتقارير التي قدمها علي أفندي هي رسم صورة ملخصة دقيقة ومنسقة لخطط وتحركات الدبلوماسيين والسياسيين الفرنسيين في باريس قبل إرسالها لقادة الحملة في مصر وطرح كيفية مواجهتها.

وتتضمن هذه التقارير المكتوبة تحليلاً منطقياً واقتراحات وتوجيهات تتمشى مع نتائج تحليل تقارير علي أفندي المرسلة من باريس لاسطنبول، ومن أهم فوائد هذه التقارير مساعدة الإدارة المركزية باسطنبول على أداء مهامها الأساسية على الوجه الأكمل.

ومن أهم هذه المهام أيضاً التخطيط الجيد والتوجيه والإشراف والمتابعة والتقييم، وإعطاء المعلومات اللازمة التي تساعد على تدارك الأخطاء والمشاكل ومحاولة حلها، كما أنها وسيلة اتصال فعالة بالجهات المعنية المؤثرة بالإدارة، كما أنها وسيلة للتوثيق وتسجيل الأنشطة والإنجازات وطرح المشاكل وأساليب معالجتها، وهي أيضاً

وسيلة لتبادل المعلومات لتفسير موقف أو ظاهرة معينة وعرض أفكار أو مقترحات جديدة يتخذ من خلالها القرار المناسب تجاه الفرنسيين.

- مصدر البحث:

تشكل وثائق دفاتر الديوان الهمايوني (Humayun Katalogu) باسطنبول المصدر الوحيد للبحث الذي يعد وثائقي في المقام الأول، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم صعوبات البحث أن مصدره الوحيد دفاتر الديوان الهمايوني، مما قيد البحث بشكل كبير لعدم تنوع المادة الوثائقية الخاصة بالموضوع [١].

وعلى الجانب الآخر فإن ميزة التنقيب في الوثائق الخاصة بالموضوع أنها كشفت عن دور هام لأحد السفراء العثمانيين بباريس آنذاك لا يعرف أحد دوره من قريب أو بعيد؛ فالبحث يقدم صورة حية لأحداث الحملة الفرنسية والظروف المحيطة بها في مصر وكيفية توجيهها من قلب باريس وذلك من واقع تقارير علي أفندي، ومن هنا تتيح وثائق دفاتر الديوان الهمايوني دراسة وثائقية برؤية دبلوماسية لعلي أفندي [٢].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه كان يخصص جزء من تقارير الديوان الهمايوني لرسائل وتقارير سفراء الدولة العثمانية في الخارج بجانب ردود السلطان العثماني عليها، وأيضاً لقرارات ومراسلات الديوان السلطاني وموقفه من الأحداث المحلية والدولية وردود أفعاله على المواقف الدولية المناوئة أو الموالية للحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١ م) [٣].

وعلى صعيد التوثيق العلمي للبحث فقد تم توثيقه بما هو متعارف عليه في توثيق البحوث المعتمدة على وثائق دفاتر الديوان الهمايوني وعدد هذه الوثائق تسعة عشر ألف وثيقة على الحاسوب ويرمز لها في توثيق البحث كما هو متبع كالتالي: (دفاتر الديوان الهمايوني أو الخط الهمايوني ويرمز له بـ Hat)، ثم يلي ذلك رقم الملف، وفي النهاية رقم الوثيقة المستقاة منها المادة الوثائقية الخاصة بالبحث.

وعلى صعيد الإطار الزمني للبحث فهو يبدأ بفترة الحملة الفرنسية على مصر عام (١٧٩٨ - ١٨٠١ م) لأن أحداث البحث تدور حول الجهود الدبلوماسية التي بذلها علي أفندي في باريس أثناء تواجد الحملة على الأراضي المصرية.

١ . **التعريف بعلي أفندي:**

علي أفندي عمل سفيراً للدولة العثمانية في باريس في وقت عصيب، حيث تزامن ذلك مع إرسال الفرنسيين للحملة على مصر لغزوها بقيادة نابليون بونابرت، ويعتبر علي أفندي دبلوماسياً محنكاً ووطنيّاً وأحد من أحيا أو بعث الوطنية العثمانية بعد هزيمتها القاسية في مصر على يد الفرنسيين عام ١٧٩٨م.

وتبقى مراسلات علي فندي شاهدة على تناوله للأمر بأهمية حيث كان شغله الشاغل خلال هذه الفترة خدمة قضية تحرر مصر من قبضة الفرنسيين، كما أن هذه المراسلات تلقي الضوء على الكثير من أفكاره ورؤيته لقضية الاحتلال الفرنسي لمصر ورؤيته للموقف الدولي تجاه الدولة العثمانية وفرنسا في فترة نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر.

وعلى صعيدٍ أخر فإن إخلاص علي أفندي لوطنه بمفهومه الواسع (الدولة العثمانية) ولسلطانها (خليفة المسلمين) منقطع النظير وهذا الوفاء جعله غالباً ما يرسل للسلطان العثماني سليم الثالث [٤] خطابات شكر ودعاء له بالتوفيق والسداد من باريس لاسطنبول [٥].

ومن الجدير بالذكر أن العمل على كافة المستويات السياسية والعسكرية على أرض الواقع دعم موقف على أفندي فدبلوماسيته دءوبة نشطت على كافة الأصعدة بباريس سواء مع الفرنسيين المحتلين لمصر أو على الجانب الآخر سفراء الدول الحليفة للدولة العثمانية بباريس حيث نجح في حلحلة الأمور، والواقع أن تقاريره السرية والاستخباراتية تؤكد ذلك [٦].

وقد تبين من خلال بعض تقاريره أن التعنت الفرنسي زاد من تعقيد الأمور في بعض الفترات ورغم ذلك لم يفقد علي أفندي الأمل في إنهاء الوجود الفرنسي في مصر بشكل دبلوماسي [٧].

وعلى الصعيد العسكري كان على أفندي يتلقى أخبار تحركات وقرارات المسئولين الفرنسيين عن طريق معاونيه الذين انتشروا في كافة المناطق لسماع ما يردده الفرنسيين من أخبار استعداداتهم على المستويين الشفهي والتحريري لاسيما ما

تنشره الصحف الفرنسية على لسان المسئولين من استعدادات ومن أخبار الحملة في مصر [٨].

٢ . <u>الاحتلال الفرنسي لمصر وموقف علي أفندي:</u>

قام علي أفندي بدور هام في باريس لرصد استعدادات الفرنسيين لإرسال الحملة حيث بعث بتقارير للسلطان العثماني في مرحلة إعداد الحملة تؤكد أن هناك استعدادات كبيرة من خلال دفع الأسطول الفرنسي للتحرك من ميناء طولون سراً، وعلى حد وصفه "بأن هناك استعدادات كبيرة بتهيئة الأسطول الفرنسي للتحرك من ميناء طولان سراً ... وهذا هو المشاع في باريس"[٩].

ومن ناحية أخرى فإنه حينما حدثت تغييرات في الأوضاع السياسية بفرنسا من خلال تغير قيادات الثورة الفرنسية استبشر علي أفندي خيراً على المدى البعيد لأن ذلك سيعرقل نشاطهم في مصر، لكنه في نفس السياق أكد في تقريره أن الأمر يحتاج وقتاً لأن هناك من يقوى عزيمة جنود الحملة بمصر.

وعلى حد قول علي أفندي في هذه الشأن: "أنه قد ظهرت أحداث غير مناسبة في فرنسا قد تعرقل مشروع الفرنسيين على المدى البعيد ألا وهو تغير رؤساء الشعب لكن على النقيض من ذلك فإنه منذ عدة أيام قام شخص بتقوية عزيمة الجنود الفرنسيين بالذهاب لمصر التي كانت ديارا ومنبعاً للعلوم والمعارف"[١٠].

وقد أثار الغزو الفرنسي لمصر وانهيار مصالح الدولة العثمانية في مصر الكثير من الإشكالات والمصاعب وتجسدت تلك المصاعب في محاور عديدة طرحها علي أفندي ويمكن الإشارة إليها في الآتي:

أولا: إشكالات سياسية تمثلت في انهيار الوضع السياسي للعثمانيين في مصر وتحوله إلى إدارة الغزو الفرنسي وما تبع ذلك من تفكك الشروط الداخلية الضامنة للوجود العثماني في مصر.

ثانياً: مصاعب اجتماعية واقتصادية تركزت في انهيار التشكيلة الاجتماعية في مصر وما نتج عن ذلك من تجريف للحدود الطبقية بين مكوناتها الاجتماعية بعد عمليات القتل والإقصاء المتواصلة للقوى الفاعلة اقتصادياً والموالية للعثمانيين عن مواقع الإنتاج ومصادرة الممتلكات لاسيما ممتلكات هذه القوى الموالية للعثمانيين وما نتج

عن ذلك من إفقار وتهميش العديد من الشرائح الاجتماعية وتعدد تبعات سلبيات هذه الأفعال من قبل الفرنسيين(١١).

وإزاء هذه الإشكالات والمصاعب المتداخلة أكد علي أفندي أن الدولة العثمانية تواجهها مجموعة صعاب طرحها في أسئلة لعل أهمها هل تستطيع القوى الوطنية في مصر مواجهة الفرنسيين دون دعم مباشر من العثمانيين، وهل هي قادرة على إعادة بناء السيادة العثمانية في مصر؟ وإذا كان الجواب إيجابا هل هناك قوى اجتماعية مساندة وحاملة لتوجهاتنا السياسية والاقتصادية بمصر؟.

وأخيرا هل باستطاعة هذه القوى إعادة الوضع في مصر لما كان عليه اعتماداً على قواها الذاتية أم بمساعدة مباشرة من قبلنا دون اللجوء لقوي خارجية أخري؟.

ويمكن القول من خلال أطروحات علي أفندي ورؤيته للحل بأنه لا يمكن تجاهل دور الدولة العثمانية لان هذه القوي المحلية في مصر لا تستطيع النجاح بدون دعم العثمانيين المباشر لها (١٢).

وقد استنتج علي أفندي أن هناك طبيعة للأوضاع السياسية الاجتماعية في مصر أفرزتها توجهات الفرنسيين عبر مواضيع أهمها ما يلي:

- أفضى استمرار غياب الدولة العثمانية في مصر وتنامي الصراعات المحلية إلى تواصل تعدد السلطات الأجنبية والمحلية في مصر منها: .

أ . السلطة الفرنسية المحتلة للبلاد

ب . القوي المحلية في مصر والتي أفرزتها الشرعية الثورية خلال ثورة القاهرة الأولي في ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ م والثانية في ٢١ ابريل ١٨٠٠ م.

ج . قوة فريق من المماليك الموالين للدولة العثمانية.

د . السلطة الخفية الموالية للاحتلال الفرنسي والممثلة في بعض المماليك الموالين لفرنسا.

وفي نفس السياق فإن استمرار غياب الإدارة العثمانية بمصر وتعدد السلطات أدى بدوره إلى عدم تمكين سلطة شرعية واحدة قادرة على الحفاظ على وحدة البلاد (يقصد هنا أن غياب سلطة الدولة العثمانية في مصر أدي إلى تمزقها ووجود سلطة برؤوس متعددة).

ومن الجدير بالذكر أن علي أفندي أكد من خلال أحد تقاريره أن الفرنسيين وتوافدوا على مصر بأعداد كبيرة وأننا مصرون على دحرهم بمصر أياً كانت النتائج [١٣].

وعلى الصعيد المعنوي فقد قام لعلي أفندي بدور لا يستهان به في رفع معنويات الجنود العثمانيين وظهر ذلك جلياً في ثنايا بعض التقارير المتبادلة بينه وبين سردار[١٤] الجيش العثماني يوسف باشا لتحفيزه وجنوده لقتال الفرنسيين، وعلى حد قوله: "تحيات تحمل النصر والفرج بحصن حضرة الوزير الكبير سردار العساكر الخاقانية وحامل لواء الدولة العثمانية الحاج يوسف باشا أنه جاء إلينا من جنابة ما حل بأرض الإسلام من الطوائف الفرنسية جعلهم الله فريسة لجنود الحق من عباده المسلمين"[١٥].

وعلى الصعيد المعلوماتي فإن علي أفندي لعب دوراً لا يستهان به في عملية نقل أخبار الحملة في مصر من قلب باريس وإرسالها للإدارة المركزية باسطنبول، وقد كانت هذه الأخبار تتعلق بأحوال الجنود الفرنسيين على الصعيدين المعنوي والعسكري لاسيما نشاطهم في بناء القلاع والحصون، بجانب أخبار قادة الحملة خصوصاً بعد أن ترك نابليون مصر وسافر لفرنسا وتولى قيادة الحملة بعده نائبه كليبر [١٦].

وفي نفس السياق تابع علي أفندي نشر هذه التعليمات في فرانكفورت [١٧] وأكد بأنه يتابع تحركاتهم بشكل مكثف كما أنه استقي هذه المعلومات من الإنجليز أيضاً مما يؤكد أنه أحسن استغلال العداء بين الإنجليز والفرنسيين واستثمر ذلك لخدمة قضايا وطنه ممثل ذلك في شكل تقارير رسمية لرئيس الديوان السلطاني لرفعه بشكل مباشر إلي السلطان، وعلى حد قول علي أفندي "إلي السلطان لإعلامه بالاستخبارات"[١٨].

٣ . ربط علي أفندي المقاومة بالاقتصاد:

ارتبطت الأوضاع الاقتصادية في مصر بتوجهات الدولة العثمانية وخياراتها الاقتصادية وشهدت مسيرة مصر الاقتصادية مراحل متنوعة منها التبعية المطلقة للعثمانيين، ومنها أيضاً هيمنة العسكر على مفاصل الحياة الاقتصادية التي توجت في نهاية الأمر بالانهيار الشامل قبيل الغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨ م.

ومن ناحية أخري فإن عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية وانتقالها من وضع لآخر انعكس سلباً على تطور الأوضاع الاجتماعية بمصر وأثر سلباً على توازن المكونات الطبقية, حيث لم تعرف الشرائح الطبقية في مصر استقراراً وحدوداً واضحة تؤدي في النهاية إلى الاستقرار المجتمعي, الأمر الذي وسم عملية الحراك الاجتماعي بسمة التبدل السريع للمواقع الطبقية.

وإذا كان عدم الاستقرار وتبدل المواقع السريع واحدة من مساوئ الأوضاع في مصر فإن الأسوأ يكمن في تعرض الثروة الوطنية إلى النهب المستمر طيلة العصر العثماني، وأخيراً نشير إلى صفة استخدام العنف الاقتصادي الهادف إلى إعادة ترتيب مواقع المراكز الاقتصادية في البنية الطبقية استناداً إلى مواقفها من السلطة السياسية، على أساس مواضيع تحكم اتجاهاتها في الحياة الاقتصادية, وهكذا ساد العنف الاقتصادي في ترتيب المواقع الاقتصادية.

وقد تعرضت البنية الاقتصادية في مصر إلى تصدعات هائلة بسبب حروب علي بك وصراعات مراد بك وإبراهيم بك, وما نتج عنها من حصر موارد البلاد الاقتصادية في خدمة الحروب والصراعات الداخلية.

وفي نفس السياق فقد تواكب مع تلك التصدعات قصور متكرر للنيل وما تبعه من تفكك تدريجي للوضع الاقتصادي وتعرضه إلى عملية انهيار نهضت معه شرائح طبقية جديدة تتداخل أنشطتها التجارية مع عمليات السطو والنهب المتسمة بطابع واسع النطاق ساهمت فيها قوى متعددة الأهداف والنوايا بدأ من قبل العصابات المحلية والخارجية, الجماهير اليائسة والمعدمة, وانتهاءً ببعض القوى السياسية التي استطاعت وبمساعدة قوى تجارية تابعة لها تنظم عمليات تهريب خارج الحدود.

وكان لابد من تدخل الدولة من وجهة نظر علي أفندي بإغراء حركة المقاومة في الداخل وجنود الجيش العثماني بامتيازات تجارية لتشجيعهم على قتال الفرنسيين وبذلك مزج علي أفندي بين الأهداف العسكرية والاقتصادية لبسط السيادة العثمانية على مصر، وعلى حد قوله على سبيل المثال "وسيصل الجنود لمصر وقد وجدوا مكان لهم ولتجارتهم في جرجا"(١٩).

وفي موضع أخر "وقد تم شحن ميناء درنا بالرجال الإبطال ... لحفظ البلاد والعباد كما أن الباشا محافظ المدينة المنورة ووالي جدة استعد هو الآخر فنحن يداً واحدة والمؤمنون أخوة (٢٠).

٤ . علي أفندي وتدويل الأزمة:

إن الاحتلال الفرنسي لمصر أحدث نوعاً من الجدل في أوربا بين مؤيد ومعارض وخلق نوعاً من التحالفات المؤقتة مما أتاح لعلي أفندي التحرك على كافة المستويات خصوصاً التواصل في باريس مع سفراء كثير من الدول في فرنسا المعارضة للغزو الفرنسي لمصر.

والجدير بالذكر أن هذه التحركات فتحت بلا شك أبواب أوسع للعثمانيين في مجال العلاقات الخارجية وتحديداً لطرح وجهة النظر العثمانية ولتثبيت شرعية العثمانيين على مصر وتأكيد عدوان فرنسا على أملاك الدولة العثمانية (٢١).

وكثيراً ما انتظرت الإدارة المركزية باسطنبول تقارير سفيرها علي أفندي في باريس للتحرك بناءً عليها مع وضع في الاعتبار النقاط الآتية:

أولها: أن كل السفراء العثمانيين في الدول الأوربية يكتبون تقارير عن موقف هذه البلاد من الحملة الفرنسية على مصر.

ثانيها: أنها تهتم بتقارير علي أفندي تحديداً نظراً لكونه في فرنسا لنقل خطط الفرنسيين داخل حدودهم قبل إرسالها في شكل تعليمات لقادة الحملة لتنفيذها على ارض الواقع في مصر ومن ثم مجابهة العثمانيين لتطبيق هذه الخطط في مصر.

ثالثها: أن الدولة العثمانية تعرف جيدا موقف الأوربيين منها لكن تريد التأكد من موقف هذه الدول من الحملة تحديداً ومدى توازن القوي خلال هذه الفترة وتبادل المصالح.

وهكذا تحركات دبلوماسية علي أفندي وركزت بالخصوص على: محاولة عزل فرنسا في الميدان الدبلوماسي بجانب ربح أصدقاء جدد في داخل مصر وخارجها في الميدان الدولي بجانب الحصول على مساعدات دبلوماسية وعسكرية بجانب مساعدات معنوية من أصدقائها (٢٢).

ومن المعروف أن السياسية الخارجية لبلد ما هي إلا مجموعة من الوسائل الدبلوماسية السرية غالباً وترامي في الغالب إلى تحقيق المصالح الوطنية لهذه الدولة وقد قام علي أفندي بدور لا يستهان به في أزمة احتلال فرنسا لمصر، وبهذا المفهوم الواسع نشير إلى طبيعة التقارير السرية لعلي أفندي التي وجهت الإدارة العثمانية نحو التعاون مع أصدقائها مثل روسيا وانجلترا لإخراج الحملة، بجانب أنه لعب دوراً هاماً في توجيه الإدارة العثمانية لمحاصرة الحملة وإخراجها بالقوة (٢٣).

وعلى النقيض تماماً من ذلك فإن موقف أسبانيا اتخذ خطاً مخالفاً حيث كانت قلباً وقالباً مع فرنسا خلال فترة الوجود الفرنسي في مصر، إلا أنه على الجانب الآخر فإن علي أفندي من خلال تقاريره للإدارة المركزية باسطنبول شكل جبهة مبنية على تشكيل قوة من داخل مصر وخارجها لإخراج الفرنسيين بمعنى أن تأتي قوة من الخارج ممثلة في الجيش العثماني وأصدقاء الدولة العثمانية آنذاك ممثلة في انجلترا وروسيا وتعاونها قوة من الداخل ممثلة في المقاومة الشعبية والمماليك الموالين للدولة العثمانية لإخراج الحملة (٢٤).

ومن ناحية أخرى كان رأي علي أفندي من خلال التقارير التي كان يرسلها لاسطنبول مبنى على البنود الآتية:

- جمع شمل القوي الوطنية في الداخل لمجابهة الفرنسيين على ارض الواقع مع التركيز على الدفاع عن مصر وعدم ارتباطها بالقوي الأوربية بأية اتفاقات اقتصادية أو عسكرية , الأمر الذي يتيح لها حرية اتخاذ قراراتها برغبة العثمانيين.
- تفتيت القوي التي تتواصل مع الفرنسيين في الداخل والعمل على فك ارتباطها مع الفرنسيين بهدف منع التأثيرات الخارجية على مصالح الدولة العثمانية في مصر.
- إعادة بناء شرعية الدولة العثمانية في مصر على أسس جديدة.

وقد أكد علي أفندي أنه يمكن جمع القوي الأوربية لعقد مؤتمر بخصوص إخراج الحملة الفرنسية من مصر ويساهم هذا المؤتمر في توطيد الأمن والاستقرار في مصر تحت مظلة الدولة العثمانية ويسعى إلى ضمان إرساء الشرعية الوطنية للحكم على أساس الشرعية العثمانية.

وبقدر تشابك المصالح العثمانية الدولية في أجندة المؤتمر إلا أن جوهر الأزمة يبقى في استمرار استقرار المصالح العثمانية في مصر ومصالح أصدقائها

مؤقتاً الرافضين للتواجد الفرنسي وحرص الدولة العثمانية على الانفراد بتقرير مستقبل مصر(٢٥).

والسؤال الذي يواجهنا هو كيف يمكن التأثير في المؤتمرات الدولية برؤية عثمانية مؤثرة تحد من التداخلات الخارجية في سير تطور الأوضاع في مصر؟.

وقد رأي علي أفندي أنه يجب فك الارتباط بين المصالح الوطنية للبلاد ومصالح القوى الخارجية فرغم أن انهيار الأوضاع في مصر تزامن وحاجة يتلخص مضمونها بضرورة إرساء الحياة السياسية المصرية على قاعدة نبذ احتكار الفرنسيين للسلطة في مصر والاستناد إلى الشرعية العثمانية في مصر.

وعلى النقيض من ذلك تماماً فإن الاحتلال الفرنسي لمصر أحدث أزمة دولية تكمن جذورها الأساسية في أهداف الاستراتيجية الفرنسية في الشرق المتمثلة بشقيها العسكري والسياسي، فالشق العسكري يهدف في المقام الأول إلى قطع الطريق على بريطانيا للشرق وإحداث إنجاز عسكري لفرنسا يعوضها هزيمتها في العالم الجديد، أما الشق السياسي فيتمثل في مشروع فرنسا التوسعي في الشرق والراغب في تغيير البنية السياسية في مصر لصالح فرنسا.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد فشل فرنسا في تحقيق أمالها خشيت من تصاعد قوة الإنجليز في مصر عقب خروجها وتصفيتها للصراع مع العثمانيين لكن علي أفندي قال بأن علاقة انجلترا القوية بالدولة العثمانية تمنع حدوث ذلك بجانب قوة موقف الدولة العثمانية وقدرتها في مصر(٢٦)، وإن كان هذا الرأي قد أثبت فشله على المدى البعيد واتضحت نوايا انجلترا تجاه مصر خلال حملة فريزر عام ١٨٠٧ م، إلى أن انتهى الأمر باحتلالها لمصر عام ١٨٨٢ م.

كما أنه من المعروف أن الاحتلال الفرنسي لمصر أحدث أزمة دولية بسبب تخطي الفرنسيين لمبادئ الشرعية واعتمادها على الخيار العسكري لحسم صراعها مع الدولة العثمانية وانجلترا إلا أن هذه التجاوزات الخطيرة يمكن تجاوزها من خلال تعاون الدول على إنجاز جملة من المهام التي رآها علي أفندي في الآتي:

أولاً: نقل القضية من إدارة الغزو الفرنسي إلى الشرعية العثمانية على أرض الواقع من خلال استبدال تدريجي للتواجد العسكري الفرنسي بتواجد دولي (عثماني إنجليزي

مؤقت) يساهم في ضمان عودة مصر للعثمانيين استناداً إلى تحديد جدول زمني لذلك الاستبدال.

ثانياً: استعادة العثمانيين لسيادتهم في مصر واستكمال تعيين الإدارة السياسية والعسكرية بما يتوافق مع المصالح العثمانية(٢٧).

والواقع أن الفرنسيين حاولوا كسب مزيداً من الوقت لتفويت فرص الحل الدبلوماسي لترتيب أوضاعهم في مصر وإن تظاهروا أحياناً بالتفاوض للصلح مع العثمانيين لكنهم في النهاية نقضوا الصلح، وقد أكد علي أفندي على أنه ألتقي سفير روسيا المساند لموقف الدولة العثمانية وسفير أسبانيا المؤيد لفرنسا لعرض فرص الوساطة والحل الدبلوماسي، كما أن انجلترا ممثلة في ملكها موافقة على ذلك.

وقد نتج عن هذه المباحثات إرسال السفير الأسباني لاسطنبول للتفاوض ولكن على النقيض من ذلك فإن رأي علي أفندي في الفرنسيين أنهم يماطلون ويهربون من المواجهة كسباً للوقت كما أنهم متورطين في سفك الدماء في مصر، وفي نفس السياق أكد علي أفندي أنه يبذل قصارى جهده لإتمام الصلح وإخلاء مصر من الفرنسيين، وعلى حد وصفه "ونأمل في حدوث هذا والرأي متروك للسلطان للرد على هذه المقترحات"(٢٨).

وعلى صعيدٍ أخر فإنه حينما تأزمت الأمور وأتضح من خلالها أن أسبانيا تقف بجانب فرنسا وتدعم غزوها لمصر وظهر أن هناك تعاون بين سفراء أسبانيا وفرنسا على أراضي الدولة العثمانية وهذا التعاون يضر بالمصالح العثمانية لاسيما أن السفراء الأسبان لهم نشاط في إيصال الذخائر للفرنسيين بمصر بطريق غير مباشر عبر الولايات العثمانية لذلك فإن علي أفندي طلب من السلطان بشكل مباشر طرد سفراء أسبانيا من كافة ولايات الدولة العثمانية نظراً لأن الأسبان نظروا لمصالحهم الخاصة وهددوا الأمن القومي العثماني، وفي هذا السياق قدم علي أفندي نقداً ذاتياً حينما قال بأننا تأخرنا كثيراً في اتخاذ خطوة طرد السفراء الأسبان من ولايات الدولة العثمانية على الأقل لحين انتهاء أفعالهم المعادية على الأراضي العثمانية (٢٩).

وفي النهاية أكد علي أفندي أن طرد سفير أسبانيا لا يعنى إلغاء الصداقة والعلاقات الحسنة على المدى البعيد بين الدولتين لكن الأمر يتعلق بموقف أسبانيا من غزو الفرنسيين لمصر، ومن الجدير بالذكر أن الذي شجع علي أفندي على هذه

الخطوة هو إصرار سفراء انجلترا وروسيا على طرد سفير أسبانيا باسطنبول مما أدي لفتور العلاقة بين العثمانيين والأسبان خلال هذه الفترة [٣٠].

وتجدر الإشارة إلى أن علي أفندي أكد أن هناك تفاهم بيننا وبين انجلترا وروسيا لمواجهة الفرنسيين وهو ما يدل على قرب دحرهم عن مصر [٣١] لاسيما أنه كلما مر مزيداً من الوقت على الفرنسيين في مصر فإن العثمانيين يكسبون أصدقاء جدد ليس في أوربا فحسب بل في أقصى المشرق الإسلامي وبالأخص من قبل حاكم وأهالي داغستان[٣٢].

وتجدر الإشارة إلى أن علي أفندي استنتج من خلال اللقاءات المتعددة مع المسئولين الفرنسيين أن هناك صعوبات جمة في بقاء الحملة في مصر خاصةً أن المخاطر تحيط بها من كل جانب داخلياً وخارجياً [٣٣]، كما عبر هؤلاء المسئولين عن قلقهم الشديد على أوضاع مصر بعد خروج الحملة، وبعبارة أخرى أن فرنسا تخشى أن تحل انجلترا محلها في مصر (كما سبق القول في موضع سابق) [٣٤].

وعلى الجانب الآخر فإن سفير انجلترا في باريس أكد مراراً للسفير العثماني بباريس (علي أفندي) أن انجلترا تقف بجانب الدولة العثمانية ضد فرنسا في حالة عقد مفاوضات لرحيل الحملة مع الفرنسيين كما أكد أيضاً أن الأمور تسير على ما يرام [٣٥].

٥ . <u>علي أفندي ومفاوضات الجلاء:</u>

تبين من خلال المكاتبات التي كان يرسلها علي أفندي من فرنسا للدولة العثمانية بأنه كان يرسل كل ما يتعلق بمجريات الأمور في فرنسا خصوصاً ما يخص أمر الحملة بجانب مساعي الصلح من جانب الفرنسيين وعلى حد قول علي أفندي "مجموعة مكاتبات تشتمل على طلب المصالحة من طرف الفرنسيين المنصوص على إنهاء الأمر بالجلاء عن مصر خلال هذا العام وقد تسلمت الدعوة المخصوصة بتجديد الصلح وقد تضمن المكتوب المرسل الوصايا اللازمة [٣٦].

وفي نفس الإطار عقد علي أفندي لقاء مع وزير الخارجية الفرنسي بناءً على طلب الأخير ودار الحوار أثناء اللقاء حول رغبة فرنسا في توثيق العلاقة الجيدة والصداقة القديمة بين فرنسا والدولة العثمانية وبناءً على هذا اللقاء أرسل علي أفندي تقريراً وضح فيه أن فرنسا تريد تحقيق مصالحها الخاصة ورغم ذلك يجب أن توافق

الدولة العثمانية على إعادة العلاقة الجيدة كما يجب مناقشة مواد الصلح وتنظيمها وتوقيعها وعلى أن تكون أول مادة من مواد الصلح هي أن تقوم فرنسا بتسليم مصر للعثمانيين بدون شروط وبلا تأخير.

وخلال اللقاء أيضاً تم مناقشة ميثاق المصالحة وتوقيعه وتنظيم مواد الصلح داخل الميثاق بعد الإطلاع عليها وإرسالها بعد ذلك لاسطنبول، كما أكد علي أفندي أن سفير روسيا سوف يتوسط في ذلك أو سفراء سائر الدول الأخرى الصديقة للعثمانيين.

ومن الأهمية بمكان أنه في ثنايا هذا اللقاء كرر وزير الخارجية الفرنسي قلقه على مستقبل مصر بعد خروج الحملة الفرنسية منها لكن علي أفندي أكد له أن الدولة العثمانية كفيلة بإخراج الإنجليز المشاركين في إخراج الحملة لسببين رئيسيين:

الأول: الصداقة بين الدولة العثمانية وانجلترا.

الثاني: قوة بأس الدولة العثمانية وقدرتها في مصر، وقد كان هذا ختام المباحثات بين علي أفندي ووزير الخارجية الفرنسي، وعلى حد وصفه "وقد كان هذا ختام مجلسنا والفرمان لمن له الحكم والأمر(٣٧).

وقد كان رد الصدر الأعظم بناءً على أمر من السلطان العثماني على اللقاء بين علي أفندي ووزير الخارجية الفرنسي عام ١٨٠٠ م، والذي يخص موضوع الجلاء عن مصر بالقول: "أن الدولة العثمانية أظهرت رغبتها في رحيل الحملة الفرنسية دون حرب لكن الفرنسيين لم يفعلوا شيئاً"، وقد جاءت التعليمات من اسطنبول لعلي أفندي بالتفاوض مع المسئولين الفرنسيين في باريس لإنهاء أمر جلاءهم عن مصر.

وقد قام علي أفندي بالفعل بالتفاوض مع المسئولين الفرنسيين، ونتج عن هذه المفاوضات الشاقة في باريس تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وقد وصف علي أفندي الجهود المبذولة في هذه المفاوضات بقوله: "قد بذلت هذه الليلة جهوداً عظيمة لتنفيذ الإخلاء دون حرب أو زيادة عداء".

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجهود مهدت بشكل كبير ونقت الأجواء لتوقيع اتفاقية العريش في ٢٤ يناير عام ١٨٠٠ م بين العثمانيين والفرنسيين، ونصت الاتفاقية بوجوب جلاء القوات الفرنسية عن مصر دون قيدٍ أو شرط، وتضمنت بنود

المعاهدة أيضاً أن تجلو القوات الفرنسية عن مصر بجميع أسلحتها وأمتعتها بحراً من موانئ الإسكندرية ورشيد وأبو قير على متن السفن الفرنسية والعثمانية، وأن يتم الجلاء على مدى ثلاثة أشهر، كما نصت المعاهدة على وجوب إطلاق سراح المعتقلين من رعايا الجانبين سواء في فرنسا أو مصر وسائر الولايات العثمانية.

وقد صيغت المعاهدة باللغتين العثمانية والفرنسية، ورغم هذه الجهود المبذولة خلال المفاوضات وأثناء توقيع الاتفاقية إلا أن مصيرها آل إلى الفشل في نهاية المطاف نتيجة رفض الإنجليز لشروط المعاهدة لرغبتهم في أن يكون لهم دور مباشر في مفاوضات جلاء الفرنسيين وأن يسلم الفرنسيين أنفسهم كأسرى حرب.

ومن جانبها أرسلت الإدارة المركزية باسطنبول نسخة من معاهدة العريش لعلي أفندي بباريس للإطلاع على تفاصيلها، أما علي أفندي من جانبه فيبدو أنه كان لا يأمن جانب الفرنسيين لأنه في أكثر من موضع لفت نظر الإدارة المركزية باسطنبول بأنه "عند وصول التقرير يستلزم الإسراع في تحرى الدقة في التعامل مع الفرنسيين "الذين يناورون لكسب مزيداً من الوقت للتجهيز والاستعداد (٣٨).

ومن الجدير بالذكر أن علي أفندي رسم صورة دقيقة لأوضاع الحملة وما آلت إليه أوضاعها في مصر، وعلى الجانب الآخر وضح خداع القيادات الفرنسية للشعب ومدى التعتيم المتعمد لحقيقة أوضاع جنود الحملة في مصر حتى لا تقوم قائمة الشعب عليهم، وعلى حد قوله في هذا الشأن "ولهذا قاموا بالحيلة لكي لا يعلم الشعب ما يحدث"(٣٩).

وفي نفس السياق قام علي أفندي بإرسال تقارير تفيد أن جنود الحملة حينما يأسوا من السيطرة على الأوضاع في البلاد سعوا في الأرض فساداً (٤٠)، وحينما فشلت المفاوضات على أرض الواقع نتيجة التعنت الفرنسي لجأت الدولة العثمانية بمعاونة حلفائها (لاسيما انجلترا) بإخراج الحملة بالقوة العسكرية.

ومن خلال رسالة الصدر الأعظم للسلطان العثماني لإخباره برسالة علي أفندي سفير الدولة في باريس والتي أكد فيها نبأ وصول الجنود الإنجليز لمصر للمشاركة في إخراج الحملة الفرنسية من مصر، كما أكد أنه ليس هناك أمل في مقاومة الفرنسيين عسكرياً أو دبلوماسياً وذكر أن انجلترا اشترطت فيما سبق شروطاً لجلاء الحملة عن مصر، من أهمها أن يسلم الفرنسيين أنفسهم كأسرى حرب (كما سبق

القول)، وقد نشرت انجلترا هذه الشروط في جريدتها الرسمية، وخلال مقترحات علي أفندي أكد أنه يجب اخذ قرار نزع مصر وتخليصها من الهيمنة الفرنسية لأن مينو تباطأ في الرد على الشروط العثمانية الإنجليزية وأنه يجب اخذ الحذر والحيطة (٤١).

ولم يكن حلفاء الدولة العثمانية من الأوربيين فقط حيث كان لبعض البلدان الإسلامية دور بارز في الوقوف بجانب العثمانيين وأبرز هذه البلدان داغستان حيث اتفق حكامها مع أهلها للخروج والجهاد في سبيل الله وشد أذر السلطان العثماني في حربه السياسية والعسكرية مع إلفرنسيين لكن الذي أخرهم عن ذلك أن أطراف كرجاس والمدن المجاورة لها سدت طرقاتها بفعل تساقط الثلوج الكثيفة وعلى حد قول حاكم داغستان الحاج أحمد خان "ونحن رهن إشارتكم وقد أتت البشارة من قبلكم بفتح مصر القاهرة وأخذها من الكفار"(٤٢).

الخاتمة

تبين من خلال البحث مدي أهمية الدور الدبلوماسي الفعال الذي قام به علي أفندي سفير الدولة العثمانية في باريس على كافة الأصعدة المحلية والدولية لإخراج الحملة الفرنسية من مصر، وحدث ذلك فعلياً في ١٨ سبتمبر عام ١٨٠١ م بعد أن بقيت الحملة في مصر ثلاث سنوات وثلاثة أشهر قوبلت خلالها الحملة بتحركات دبلوماسية مكثفة لاسيما من قبل علي أفندي ومقاومة عسكرية من قبل المماليك والدولة العثمانية وحلفائها، بجانب المقاومة الشعبية المستمرة من قبل المصريين في كافة المناطق.

المصادر الوثائقية للبحث

(1) Hat . 0141 / 5835

(2) Hat . 0141 / 5867

(3) Hat . 0141 / 5835

(4) كان سليم الثالث سلطان الدولة العثمانية آنذاك وتولى في الفترة من 11 رجب ١٢٠٣هـ / الموافق ٧ أبريل ١٧٨٩م إلي 21 ربيع الأوّل ١٢٢٢هـ/ الموافق ٢٩ مايو ١٨٠٧م، حيث تم خلعه بقيادة قباقجي مصطفي أوغلي رفضاً للإصلاحات التي أدخلها في جسم الدولة العثمانية، وبعد خلعه بسنه تم اغتياله.

(5) Hat . 0141 / 5835

(6) Hat . 0137 / 5629

(7) Hat. 14 / 5856

(8) Op.cit

(9) Hat . 143 / 5969

(10) Op.cit

(11) Hat. 14 / 5856

(12) Hat . 143 / 5969

(13) Hat . 0155

(14) السردار هو قائد الجيش.

(15) Op.cit

(16) Hat . 143 / 5969

(17) فرانكفورت: إحدى المدن التابعة لألمانيا الاتحادية حالياً.

(18) Hat . 0137 / 5629

(19) Hat . 143 / 5969

(20) Hat . 0155

(21) Hat . 141 / 5836

(22) Hat . 0154

(23) Hat . 139 / 5756 –a

(24) Hat . 0155

(25) Hat . 141 / 5836

(26) Hat . 139 / 5756 –a

(27) Op.cit

(28) Hat. 14 / 5856

(29) Hat . 141 / 5836

(30) Op.cit

(31) Hat . 0155

(32) Hat . 0154

(33) Hat . 143 / 5969

(34) Hat . 139 / 5756 –a

(35) Hat . 141 / 5835

(36) Hat . 0141 / 5867

(37) Hat . 139 / 5756 –a

(38) Hat . 137 / 5628

(39) Hat . 143 / 5969

(40) Hat . 0139

(41) Hat . 193 / 5752

(42) Hat . 0154